

Distr.: General
12 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢
الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد
الروسي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مرفق طيه التقرير الوطني للاتحاد الروسي بشأن التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف
المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تقديمه إلى الاستعراض
الوزاري السنوي الذي سيعقد أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي
والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس
الاقتصادي والاجتماعي.

(توقيع) فيتالي تشوركين

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[الأصل: بالروسية]

التقرير الوطني للاتحاد الروسي المقدم بشكل طوعي إلى الاستعراض الوزاري السنوي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في عام ٢٠١٢، بشأن موضوع "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومنصف ومستدام على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"

مو جز

يدخل الاتحاد الروسي في عداد الاقتصادات العالمية الرائدة ذات التنمية الموجهة إلى تحسين نوعية حياة المواطنين وتوفير العمالة والعمل اللائق وتعزيز الدعم الاجتماعي للسكان. ويشكل معدل الإنفاق الحالي من الميزانية في المجال الاجتماعي أكثر من نصف النفقات العامة المدرجة فيها. وقد نما هذا المعدل خلال السنوات الأربع الماضية بمقدار ١,٥ مرة من حيث قيمته المطلقة، وبما يتراوح بين ٢١ و ٢٧ في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتصاعدت معدلات نمو اقتصاد الاتحاد الروسي بثبات، في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، مما مكن من خفض مستوى البطالة بشكل محسوس (من ٧,١ مليون شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٦ مليون شخص في عام ٢٠٠٨)، ورفع مستويات دخل السكان، حيث شهدت المرتبات ارتفاعاً حقيقياً (مع أخذ ارتفاع الأسعار الاستهلاكية في الحسبان). بمقدار ٢,٢ مرة في تلك الفترة. وانخفضت نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى لتكلفة المعيشة من ٢٩ إلى ١٣,٣ في المائة من عدد السكان الكلي.

وفي منتصف العقد الماضي، واجه اقتصاد الاتحاد الروسي تحديات عامة طويلة الأجل، انعكست في شكل اتجاهات عالمية ومعوقات داخلية للتنمية، وتمثلت بشكل رئيسي في ارتفاع حدة المنافسة على الصعيد العالمي، وظهور موجة جديدة من التغيرات التكنولوجية، واستنفاد مصادر المواد الأولية اللازمة للتنمية وصادراتها، وزيادة تأثير رأس المال البشري على وتيرة النمو الاقتصادي.

وكان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي بدأت في خريف عام ٢٠٠٨، تأثير ملموس على المؤشرات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد. وانعكس ذلك بشكل فوري على الحالة الاجتماعية. وتدنت بعض المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية. ويتعلق ذلك في

المقام الأول بارتفاع معدلات البطالة والعمالة غير الكاملة، وزيادة الدين المتعلق بأجور العمل، وانخفاض معدلات النمو الحقيقي للأجور في القطاعات الاقتصادية الرائدة.

وبرغم الأزمة، حزمت حكومة الاتحاد الروسي أمرها ونفذت مجموعة كاملة من التدابير التي تهدف إلى صون الاستقرار الاجتماعي وسط السكان، والحيلولة دون خروج ارتفاع البطالة عن السيطرة ومنع انخفاض المستوى المعيشي للمواطنين. واستخدمت الاحتياطات المالية التي تحققت في الفترة السابقة للأزمة من أجل الوفاء بالتزامات الحكومة الاجتماعية تجاه السكان وتحقيق الأهداف المرسومة.

وشكلت التدابير المتعلقة باحتواء معدل البطالة ودعم دخل السكان النقدي عناصر أساسية في برنامج حكومة الاتحاد الروسي لمكافحة الأزمة. ولم يتخذ أي بلد إجراءات بمثل ذلك الحجم.

وخصصت الدولة اعتمادات كبيرة لمساعدة المؤسسات المتضررة من الأزمة والحفاظ على فرص العمل فيها. شهدت الأنشطة الاجتماعية زيادة كبيرة في مجال تزويد المراكز السكنية بالمرافق العامة. واتخذت تدابير خاصة لتدريب العاملين في المؤسسات المفلسة وإعادة تأهيلهم، في مجال إيجاد فرص العمل في قطاع الأعمال التجارية الصغيرة.

وفي عام ٢٠١٠، سنحت الفرصة لخفض معدل البطالة بنسبة ١١ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٩، وكفالة حدوث زيادة حقيقية في دخل السكان بنسبة ٥,١ في المائة. وفي عام ٢٠١١، عادت سوق العمل بشكل كامل إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة، وارتفع دخل السكان مرة أخرى بنسبة ٠,٨ في المائة.

وتتمثل مهمة الاتحاد الروسي الآن في تحديث الاقتصاد والخروج من وهدة التخلف التكنولوجي وغرس روح الابتكار وزيادة إنتاجية العمل ورفع مؤهلات العاملين ووضع تدابير إضافية لرفع مستوى معيشة السكان وتحسين البيئة الاجتماعية.

ويتيح تحديث الاقتصاد إمكانية إحداث تغييرات هيكلية في مجالات عمالة السكان والاستخدام الأمثل لجميع موارد العمل المتاحة في ظل التغيرات الديمغرافية، وفي مقدمتها شيخوخة السكان، وتحرير علاقات العمل وتحسين شروط العمل وتنظيمه.

ويولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون مع منظمة العمل الدولية. وینعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في موسكو، مؤتمر دولي رفيع المستوى لبحث المسائل المتعلقة بتوفير العمل اللائق، وینتظر أن يعطي المؤتمر دفعة كبيرة لتنسيق الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق أهداف النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام والعاقل.

أولا - مقدمة

- ١ - حُدِّدَت أولويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للاتحاد الروسي في خطة الدولة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل، للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠، والتوجهات الأساسية لعمل حكومة البلد خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٢.
- ٢ - واعتمدت في فترة الأزمة المالية والاقتصادية برامج حكومة الاتحاد الروسي لمكافحة الأزمة، للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. واستهدفت التدابير الرئيسية لتلك البرامج دعم الاستقرار الاجتماعي وتوفير الحماية الاجتماعية الكاملة للسكان، بما في ذلك احتواء معدل البطالة، وتطوير برامج إعادة تأهيل العاملين، وتقديم مساعدة خاصة للمواطنين في مجال الحصول على عمل.
- ٣ - واستمر تنفيذ المشاريع الوطنية ذات الأولوية، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦، في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والصناعات الزراعية. ويهدف كل واحد من تلك المشاريع الوطنية بطبيعته إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي جرى تكييفها في عام ٢٠٠٥، في إطار أحد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاتحاد الروسي.
- ٤ - ويجري العمل بصورة منهجية في الاتحاد الروسي، على تنفيذ جميع المهام المحددة في إعلان الأمم المتحدة للألفية. وتشمل تلك المهام: توفير العمل اللائق وتعزيز القدرات الإنتاجية لجميع المواطنين، بمن فيهم الشباب والنساء، والقضاء على العوز وخفض الفقر والحد من عدم المساواة والتهميش الاجتماعي.
- ٥ - وتصنف الأمم المتحدة الاتحاد الروسي في عداد البلدان التي يرتفع فيها مستوى تنمية الموارد البشرية. ولا تستشري في البلد أشكال الفقر المدقع، بل تلاحظ فقط في أوساط السكان الذين يمارسون أنماط حياة غير مقبولة اجتماعيا. وتشير بيانات تعداد سكان عموم أوروبا إلى وجود ٣٤ ٠٠٠ دار للمشردين في الاتحاد الروسي، تؤوي ٦٤ ٠٠٠ شخص، أي ما لا يزيد على ٠,٠٤ في المائة من عدد سكان البلد. وقد انخفض عدد تلك الفئة من السكان بمقدار الضعف، مقارنة بعام ٢٠٠٢.
- ٦ - وأقيمت في الاتحاد الروسي آليات ذات فعالية مناسبة لتيسير التعاون بين المجتمع والأعمال التجارية والحكومة، بهدف كفاءة مراعاة مصالح الأعمال التجارية والفئات الاجتماعية المختلفة عند صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقها.
- ٧ - والجهة التي تقوم بالدور الرئيسي في التوفيق بين مصالح الحكومة وأرباب العمل ونقابات العاملين، فيما يتعلق بتنظيم علاقات العمل ومنع المنازعات الاجتماعية - المهنية،

هي الشراكة الاجتماعية التي احتفلت، في عام ٢٠١٢، بمرور ٢٠ عاما على تأسيسها. وجرى خلال تلك السنوات تشكيل الكيانات الأساسية لتلك الشراكة ووضع الإطار القانوني لتحقيق التوازن الأمثل بين مصالح العاملين وأرباب العمل والمجتمع بشكل عام.

٨ - وأصبحت لجنة الاتحاد الروسي الثلاثية الأطراف المعنية بتنظيم علاقات العمل العامة، ساحة رئيسية لمناقشة المشاكل الأشد حدة في مجال العلاقات الاجتماعية - المهنية، التي تشمل تنمية سوق العمل، ودعم العمالة، وتحديث نظام أجور العمل والمرتبات التقاعدية والضمانات الاجتماعية الإلزامية والطوعية، وحماية حقوق عمل المواطنين، وحماية العمل. وتتجسد نتيجة عمل اللجنة في الاتفاق العام المبرم بين اتحادات نقابات العاملين واتحادات أرباب العمل لعموم الاتحاد الروسي وبين الحكومة، الذي يضع دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتوفير الحماية الاجتماعية للسكان، ضمن الأهداف ذات الأولوية.

ثانياً - أولويات توجهات سياسة الاتحاد الروسي المتعلقة بتوفير العمالة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٩ - حددت السياسة الوطنية المتعلقة بتوفير العمالة في دستور الاتحاد الروسي، الذي يكفل حق كل مواطن في الحماية ضد البطالة وفي الحصول على مكافآت العمل بدون أي تمييز على الإطلاق.

١٠ - وترد الأسس القانونية والاقتصادية والتنظيمية لسياسة الدولة المتعلقة بدعم عمالة السكان، بما في ذلك الضمانات الحكومية المتعلقة بإعمال حقوق مواطني الاتحاد الروسي الدستورية في الحصول على العمل والحماية الاجتماعية ضد البطالة، في مدونة العمل والقانون الاتحادي "بشأن عمالة السكان في الاتحاد الروسي"، وغيرهما من القوانين التشريعية الأخرى.

١١ - واعتمدت حكومة الاتحاد الروسي، إبان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، برامج خاصة تشتمل على تدابير اجتماعية لمكافحة الأزمة في سوق العمل، ونفذت تلك البرامج في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١٢ - وشملت تدابير دعم دخل وعماله السكان ما يلي:

- رفع الحد الأدنى للأجور مرتين، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛
- رفع الحد الأقصى لإعانة البطالة بمقدار ١,٥ مرة؛

- زيادة حجم بنود مرتبات العاملين في قطاعات الصحة والتعليم والثقافة والقطاعات الأخرى في الميزانية بنسبة ٣٠ في المائة؛
 - زيادة المرتبات المعاشية وتدعيمها أكثر من مرة، وإضافة علاوات اجتماعية جديدة للمتقاعدين الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى لتكلفة المعيشة؛
 - زيادة نطاق واسع من المخصصات المالية، وفي مقدمتها مخصصات الأسر ذات الأطفال، بشكل يتناسب مع ارتفاع مؤشر التضخم.
- ١٣ - واتخذت، بالإضافة إلى تدابير دعم عمالة السكان ذات التأثير المستمر، تدابير أخرى تتعلق بتخفيف حدة تشبع سوق العمل بطلبات التوظيف.
- ١٤ - واتخذت تدابير خاصة بشأن "تجميد" أماكن العمل غير المنتجة، وتنظيم أنشطة عمل اجتماعي وأعمال مؤقتة على نطاق واسع للمواطنين العاطلين عن العمل والمواطنين المهتمين بالفصل من العمل. ونفذت تدابير خاصة في المناطق السكنية المتعددة الأطياف والمؤسسات التي شكلت نواة قيام نظم إنتاجية ومناطق سكنية.
- ١٥ - وبلغ مجموع الموارد التي أنفقت من الميزانية الاتحادية على توفير الخدمات الحكومية في مجال دعم عمالة السكان، في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، أكثر من ١٨٧,١ بليون روبل. وبلغ عدد المستفيدين من تلك الخدمات في الفترة نفسها أكثر من ٣٧,٤ مليون شخص.
- ١٦ - وخصصت اعتمادات تزيد قيمتها على ٨٧,١ بليون روبل في الميزانية الاتحادية لتنفيذ برامج حكومية تتضمن تدابير إضافية لتخفيف حدة تشبع سوق العمل بطلبات التوظيف في أقاليم الاتحاد الروسي، في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبلغ عدد المشاركين في تلك البرامج أكثر من ٥,٢ مليون شخص. وأنشئت وظائف دائمة ومؤقتة تجاوز عددها ٤,٣ مليون وظيفة، منها ٥٨٧.٠٠٠ وظيفة دائمة في قطاع الأعمال التجارية الصغيرة.
- ١٧ - وجرى، في إطار تنفيذ تلك البرامج في أقاليم البلد، إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بزيادة قدرة العاملين المهتمين بالفصل والأشخاص العاطلين والباحثين عن عمل على المنافسة والتنقل في سوق العمل.
- ١٨ - واستهدفت الجهود الأساسية تنظيم أنشطة اجتماعية وإيجاد فرص عمل مؤقتة، بما في ذلك فرص للعمل في المؤسسات التي تعاني مصاعب اقتصادية. ووضعت برامج للتدريب المهني التمهيدي للعاملين المهتمين بالفصل والمواطنين العاطلين عن العمل، المعترف بهم وفقا للمعايير الرسمية، والباحثين عن عمل، بجانب تقديم المساعدة إلى المشتغلين بالأعمال الحرة والراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى بحثا عن عمل.

١٩ - وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، شارك ٣٠٠ ٨٢٤ ٢ شخص (أكثر من ١٧ في المائة من مجموع عدد العاطلين عن العمل) في أنشطة اجتماعية مدفوعة الأجر؛ وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد المشاركين فيها ٤٠٠ ٤٧٤ شخص (أي نسبة ١٠,٧ في المائة من مجموع عدد العاطلين عن العمل).

٢٠ - وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، بلغ عدد الذين اشتغلوا بأعمال مؤقتة من العاطلين عن العمل الذين يواجهون مصاعب في إيجاد وظائف، ٩٠٠ ٢٧٣ شخص، من بينهم ٤٠٠ ٨٥ شخص، في عام ٢٠١١ (أي نسبة ١,٩ في المائة من مجموع عدد العاطلين عن العمل).

١-٢ برامج التدريب المهني ودعم الأعمال الحرة

٢١ - كان لبرامج التدريب المهني التمهيدي للعاملين في المؤسسات تأثير كبير، بما في ذلك المؤسسات التي عملت على تحديث نظم إنتاجها. وقد نفذت تلك البرامج في تعاون وثيق مع أرباب العمل ونقابات العاملين.

٢٢ - وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، بلغ مجموع المشاركين في تلك البرامج ٠٠٠ ٤٦٩ شخص، ويشمل ذلك ٥٠٠ ٤١ شخص من العاملين المعرضين للفصل، تلقوا تدريباً مهنيًا تمهيدياً في عام ٢٠١١ (إدخال نظام الدوام الجزئي، وتنوير المؤسسات بشأن تسريح العاملين)، بجانب ٠٠٠ ٧٤ فرد من العاملين في مؤسسات صناعية جرت فيها عمليات إعادة هيكلة وتحديث لنظم الإنتاج وفقاً لمشاريع استثمارية.

٢٣ - وجرى العمل بنشاط على تنفيذ برامج لمساعدة العاطلين عن العمل على تأسيس أعمال حرة في قطاع المشاريع الصغيرة، وبرامج لمساعدة أرباب العمل الذين كانوا عاطلين ثم أسسوا أعمال حرة، بمبالغ تصل إلى ٨٠٠ ٥٨ روبل. ودفعت مبالغ مماثلة لأصحاب الأعمال الحرة الذين استوعبوا أشخاص عاطلين عن العمل في وظائف إضافية جديدة. واستخدمت الموارد المشار إليها لتغطية تكاليف المرتبات وشراء المعدات والحصول على التراخيص وإيجار المباني. ونفذت تلك المشاريع على أوسع نطاق في المناطق الريفية وقطاع الزراعة، وفي مجال خدمات الشحن البري ونقل الركاب، وخدمات الترفيه، والخدمات المتزلية، وتجارة البيع الإجمالي والبيع بالتجزئة، وغير ذلك من المجالات.

٢٤ - وتمكن ٢٠٠ ٤٧٨ شخص من العاطلين عن العمل من تأسيس أعمال حرة، في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، بمساعدة هيئات خدمات العمالة، وأتاحوا بذلك ٩٠٠ ١٢٨ فرصة عمل إضافية، ومن بينهم ٦٠٠ ١٥١ شخصاً ممن أسسوا أعمال حرة في عام ٢٠١١، وأتاحوا ٤٠٠ ٤٠ فرصة عمل إضافية.

٢٥ - وقدمت هيئات خدمات العمالة المساعدة للعاطلين عن العمل وأفراد أسرهم في الانتقال إلى أماكن جديدة من أجل العمل. ويختص ذلك البرنامج بتغطية تكاليف السفر وإعادة التوطين في مكان العمل الجديد للعاطلين عن العمل وأفراد أسرهم، وتكلفة تهئية مسكن جديد تبعا لذلك.

٢٦ - وبلغ مجموع عدد المشاركين في البرنامج المذكور، في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، أكثر من ٦٠٠ ٣١ شخص، ويشمل ذلك الدعم الموجه إلى المتقدمين بطلبات إلى هيئات خدمات العمالة بحثا عن عمل، في عام ٢٠١١، البالغ عددهم ٦٠٠ ١١ شخصا.

٢-٢ برامج دعم الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة

٢٧ - اتخذت تدابير خاصة تتعلق بفئات معينة من السكان الذين يعانون مصاعب في سوق العمل.

٢٨ - وتضم تلك الفئات في المقام الأول النساء، اللاتي تصل نسبتهن إلى ٥٦,٥ في المائة من عدد المسجلين في فئة العاطلين عن العمل؛ والشباب (من الفئة العمرية ١٦-٢٩ سنة)، ٢٨,٥ في المائة تقريبا - وتشمل هذه الفئة خريجي مؤسسات التعليم المهني، أكثر من ٢ في المائة؛ والوالدين الذين يعولون عددا كبيرا من الأطفال، والذين يرعون أطفالا ذوي إعاقة، ٢٥ في المائة تقريبا؛ والأشخاص ذوي الإعاقة، ١٠ في المائة تقريبا.

٢٩ - وبدأ، في عام ٢٠١١، تنفيذ برنامج التدريب المهني للنساء اللاتي حصلن على إجازات تصل إلى ٣ سنوات من أجل رعاية أطفالهن. ويهدف البرنامج إلى زيادة قدرة المرأة على المنافسة والتكيف عند عودتها إلى وظيفتها بعد انتهاء إجازة رعاية الطفل. ويساعد ذلك البرنامج في ذات الوقت على خفض النفقات التي يتحملها أرباب العمل من أجل رفع مؤهلات تلك الفئة من النساء.

٣٠ - ويبلغ عدد النساء اللاتي لا يعملن ولديهن أطفال تقل سنهم عن ١,٥ سنة، في الوقت الراهن، ٦٠٠ ٤٦٥ ١ امرأة، منهن ١٠٠ ٥٤٨ من العاطلات عن العمل (أعدت الإحصاءات حسب منهجية منظمة العمل الدولية). ويمنح القانون الساري المتعلق بالمواطنين العاطلين عن العمل، الأشخاص المسجلين لدى هيئات خدمات العمالة الحق في الحصول على التدريب المهني بالبحان، بتوجيه من تلك الهيئات. ويجعل هذا بدوره المرأة الحاصلة على إجازة رعاية الطفل حتى سن ٣ سنوات في وضع غير متكافئ، لأنها لا تملك ذلك الحق.

٣١ - وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد النساء اللاتي وجهن لتلقي تدريب أو إعادة تدريب مهني أو رفع مؤهلات، ٢٦ ٢٠٠ امرأة ممن حصلن على إجازة رعاية طفل دون سن الثالثة ويعتزن الرجوع إلى العمل، وعادت إلى العمل منهن ١٥ ٧٠٠ امرأة.

٣٢ - ويمكن التحول إلى استخدام تكنولوجيات حديثة من خفض عدد الوظائف التي تسود فيها ظروف عمل غير صحية أو خطيرة، مما يدل على ضرورة إبعاد عدد كبير من العاملين، وفي المقام الأول النساء، عن الصناعات المذكورة. ولكي يتمكن أفراد تلك الفئة من الحصول على عمل، نظم لهم تدريب مهني في ظل ظروف العمل الجديدة. وفي عام ٢٠١١، أكملت ٣ ١٠٠ امرأة من الفئة المذكورة دورات تدريب تمهيدي وتدريب مهني. وبدأت العمل من بين من أكملن ذلك التدريب أكثر من ٢ ٩٠٠ امرأة، في أماكن لا علاقة لها بظروف العمل الضارة والمضنية.

٣٣ - ويولي اهتمام خاص لكفالة عمالة الشباب، على أساس مساعدتهم في الحصول على عمل في المقام الأول. وتشير بيانات دائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية إلى أن الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة يشكلون ما يتراوح بين ٢٦ و ٢٧ في المائة من مجموع عدد السكان الناشطين اقتصاديا في الاتحاد الروسي. وتبلغ نسبة الشباب من مجموع عدد المواطنين العاطلين عن العمل، محسوبة وفق منهجية منظمة العمل الدولية، ٤٠ في المائة في المتوسط على نطاق الاتحاد الروسي.

٣٤ - وتتيح هيئات خدمات العمالة إمكانية تصنيف الشباب على أساس اختيار المهنة أو مجال العمل أو التعليم المهني الذي تلقوه، وفقا لاحتياجات سوق العمل.

٣٥ - ويتمثل أحد مجالات عمل هيئات خدمات العمالة في تهيئة فرص العمل المؤقت للأشخاص الذين لم يبلغوا سن الرشد، من الفئة العمرية ١٤-١٨ سنة، في فترات التوقف عن الدراسة. ويساعد ذلك، بالإضافة إلى ما يوفره من مساعدة مالية، على تعريف القاصرين ببيئة العمل واكتسابهم مهارات جديدة.

٣٦ - وفي عام ٢٠١١، التحق بالعمل في وظائف مؤقتة ٨٥٠ ٠٠٠ فردا من القاصرين، أو أكثر من ٩٢ في المائة من مجموع عدد المشاركين، الذين تقدموا بطلبات للمساعدة في البحث عن عمل في فترات التوقف عن الدراسة.

٣٧ - وكان القسم الأكبر من المشاركين في البرنامج (٩٦ في المائة) من طلاب مؤسسات التعليم العام. وبلغت نسبة المنتمين إلى فئة الأطفال الأيتام والأطفال الذين تخلى والديهم عن رعايتهم زهاء ٢,١ في المائة من الحاصلين على هذه الخدمة الحكومية.

٣٨ - وتتاح فرص الحصول على عمل مؤقت، في إطار برنامج تهيئة فرص العمل المؤقت للمواطنين العاطلين عن العمل ويلاقون صعوبة في البحث عن وظيفة، للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ سنة، من المواطنين المصنفين في عداد العاطلين عن العمل وفقا للشروط المتبعة. وشهد عام ٢٠١١ تهيئة فرص عمل مؤقت لأشخاص عاطلين عن العمل في الفئة العمرية ١٦-١٨ سنة، بلغ عددهم ٧٠٠ ٤ شخص، أو نسبة ٣١ في المائة من مجموع عدد الأفراد المسجلين في قوائم العاطلين عن العمل في تلك الفئة العمرية.

٣٩ - وتظل مشكلة عمالة خريجي مؤسسات التعليم المهني من المشاكل الملحة. وتكون نسبة ١٠ في المائة من خريجي تلك المؤسسات مهددة بالبطالة كل عام. ووصل هذا المؤشر إلى ١٥ في المائة من العدد الكلي لخريجي جميع مستويات التعليم خلال فترة الأزمة، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٤٠ - وتتمثل أكثر الأسباب شيوعا لعدم إمكانية حصول الخريجين على عمل في عدم وجود وظائف شاغرة (٢، ٥٢ في المائة)، وعدم الخبرة (التدريب) في مجال العمل (٤٧، ٨ في المائة)، وتدني مستوى المرتبات (٤، ٣٠ في المائة)، وعدم وجود شواغر في مجال التخصص (٤، ١٧ في المائة).

٤١ - وبلغت نسبة الخريجين الذين حصلوا على عمل، في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، وفق مجال التعليم المهني (التخصص) الذي تلقوه، ٥٢ في المائة.

٤٢ - ولأغراض اكتساب خريجي المؤسسات التعليمية لمهارات العمل، بالإضافة إلى استيعاب التكنولوجيات الحديثة وأنماط وطرائق تنظيم العمل الجديدة بصورة مباشرة في مكان العمل، بدأ، منذ عام ٢٠٠٩، تنفيذ برنامج يتعلق بتنظيم دورات تدريبية لخريجي مؤسسات التعليم المهني. ويتمثل الهدف الأساسي من تلك الدورات التدريبية في اكتساب خريجي مؤسسات التعليم لخبرات العمل التطبيقية في مجال التعليم المهني (التخصص) الذي تلقوه، وكذلك استيعاب التكنولوجيات الحديثة وأنماط وطرائق تنظيم العمل الجديدة، بصورة مباشرة في مكان العمل. ويجري بصورة موازية حل مسألة مساعدة أرباب العمل في اختيار العاملين المطلوبين وفقا لمحالات احتياجاتهم.

٤٣ - ويتم في إطار ذلك البرنامج تعويض أرباب العمل عن تكلفة مرتبات الاختصاصيين الشباب، فضلا عن تكلفة أجر العمل الإضافي للعاملين الأقدمين لقاء إرشادهم للخريجين الجدد. ولا يؤدي تكريس جهد أحد العاملين الأشد احتراماً وأكثر خبرة في المؤسسة من أجل إرشاد أحد الاختصاصيين الشباب إلى إتاحة الفرصة لذلك الشباب كي يتكيف مع

الوظيفة المهنية ويتلقى المعارف ويكتسب الخبرات العملية الضرورية فحسب، بل وليندمج في الوسط ويكتسب فهما أعمق للصناعة.

٤٤ - وبلغت نسبة خريجي مؤسسات التعليم المهني الذين أحقوا بالعمل في وظائف دائمة وفقا لمكان تلقيهم التدريب، وفي مؤسسات أخرى كذلك، أكثر من ٧٠ في المائة من عدد المشاركين في أنشطة التدريب.

٤٥ - وبلغ مجموع المشاركين في ذلك البرنامج، في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، أكثر من ٢٤٨ ٨٠٠ شخص، بمن في ذلك ١٠٠ ٥٤ من خريجي مؤسسات التعليم المهني على جميع المستويات، ممن أكملوا التدريب في عام ٢٠١١ بغرض اكتساب خبرة عملية.

٤٦ - وسينفذ البرنامج المذكور، في عام ٢٠١٢، في أقاليم الاتحاد الروسي التي وصلت فيها سوق العمل مستوى التشبع بطلبات الوظائف. ومن المقرر أن يشارك في البرنامج ٥٥٠٠ من خريجي مؤسسات التعليم المهني على جميع المستويات.

٤٧ - وبدأ في عام ٢٠١٠، تنفيذ برنامج يتعلق بإيجاد فرص عمل تخصصي من أجل استيعاب العاطلين عن العمل من الأشخاص ذوي الإعاقة والوالدين الذين يرعون أطفالا ذوي إعاقة أو يعولون عددا كبيرا من الأطفال.

٤٨ - ويجري في إطار ذلك البرنامج، تعويض أرباب العمل، خصوصا على الميزانية الاتحادية وميزانيات الأقاليم، عن نفقات إعداد أماكن عمل خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتراعى في تصميم تلك أماكن العمل الخاصة وتزويدها بالمعدات مجالات التخصص المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وبرامج إعادة تأهيلهم.

٤٩ - وتراعى في إيجاد فرص العمل للوالدين الذين يرعون أطفالا ذوي إعاقة أو يعولون عددا كبيرا من الأطفال احتياجاتهم الفردية، بما في ذلك استخدام نظام العمل في المنزل أو عن بعد.

٥٠ - ويشكل إيجاد فرص عمل للفئات الضعيفة في المجتمع مثلا للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، التي تكون موجهة بالقدر الأكبر نحو الأعمال التجارية التي تتسم بروح الاهتمام والمسؤولية الاجتماعية تجاه الفئات الأقل حماية في المجتمع من المواطنين. وحصل على مساعدة في مجال الالتحاق بالعمل، خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ٢٧ ٣٠٠ شخص: منهم ١٨ ٤٠٠ شخص من ذوي الإعاقة، و ١٧٠٠ شخص من الوالدين الذين يرعون أطفالا ذوي إعاقة، و ٧ ١٠٠ شخص من الوالدين الذين يعولون عددا كبيرا من الأطفال. وفي عام ٢٠١١، تلقى المساعدة في مجال الالتحاق بالعمل ١٩ ٦٠٠ شخص: منهم ١٠ ٧٠٠

شخص من ذوي الإعاقة، و ١ ٧٠٠ شخص من الوالدين الذين يرعون أطفالا ذوي إعاقة، و ٧ ١٠٠ شخص من الوالدين الذين يعولون عددا كبيرا من الأطفال.

٥١ - ومن المقرر أن يشارك في البرنامج المذكور، في عام ٢٠١٢، ١٤ ٥٠٠ شخص، بمن في ذلك ٧ ٦٠٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة، و ٢ ٠٠٠ شخص من الوالدين الذين يرعون أطفالا ذوي إعاقة، و ٤ ٨٠٠ شخص من الوالدين الذين يعولون عددا كبيرا من الأطفال.

٣-٢ النتائج المحرزة

٥٢ - أدى تنفيذ تدابير مكافحة الأزمة في سوق العمل إلى انخفاض مجموع عدد العاطلين عن العمل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى أقل مما كان عليه قبل الأزمة، حيث بلغ عددهم الأقصى ٤,٦ مليون شخص، أو ٦,١ في المائة من عدد السكان الناشطين اقتصاديا، مقابل ٧,١ مليون شخص، أو ٩,٤ في المائة، في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وبلغ العدد الأقصى للأشخاص العاطلين عن العمل المسجلين لدى هيئات خدمات العمالة ١,٢٧ مليون شخص، أو ١,٧ في المائة من عدد السكان الناشطين اقتصاديا، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، مقابل ٢,٩ مليون شخص، أو ٣,١ في المائة، في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٥٣ - وانخفض عدد العاملين في المؤسسات بنظام الدوام الجزئي من أعلى مستوى له، وهو ١,٦٧ مليون شخص (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، إلى ١٩٣ ٧٠٠ شخص، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٥٤ - وارتفع بشكل ملحوظ عدد إعلانات الشواغر المقدمة من أرباب العمل إلى هيئات خدمات العمالة، حيث بلغ ذلك المؤشر ١,١٦ مليون وحدة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (مقابل ٧٢٤ ٠٠٠ وحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

٥٥ - وبلغ معدل التشبع (عدد العاطلين عن العمل المدرجين في سجلات هيئات خدمات العمالة مقابل وظيفة شاغرة واحدة) في مجمله على نطاق البلد ١,٢، مقابل معدل أقصى قدره ٣,٢، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٥٦ - وارتفع متوسط القيمة الاسمية للمرتبات الشهرية، في عام ٢٠١٠، بنسبة ١١,٨ في المائة - ارتفعت القيمة الحقيقية بنسبة ٤,٦ في المائة، في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩، وفي عام ٢٠١١، ارتفعت القيمة الاسمية بنسبة ١٣ في المائة والحقيقية بنسبة ٤,٢ في المائة، مقارنة بعام ٢٠١٠. وارتفع متوسط حجم المرتبات المعاشية بالقيمة الاسمية، في عام ٢٠١٠، بنسبة ٤٤ في المائة - ٣٤,٨ في المائة بالقيمة الحقيقية، مقارنة بعام ٢٠٠٩، وفي عام

٢٠١٠، ارتفع ذلك المتوسط بنسبة ٩,٧ في المائة بالقيمة الاسمية و ١,٢ في المائة بالقيمة الحقيقية، مقارنة بعام ٢٠١٠.

ثالثاً - حالة تعاون الاتحاد الروسي مع منظمة العمل الدولية وآفاقه

٥٧ - تتيح عضوية الاتحاد الروسي في منظمة العمل الدولية، إحدى أقدم وأبرز المنظمات الدولية، إمكانية تعلم الخبرات الدولية المتقدمة في مجال تسوية المنازعات المهنية - الاجتماعية وتطبيقها، وتعزيز الشراكات الاجتماعية (الحكومة ونقابات العاملين وأرباب العمل)، والاستفادة من توصيات المنظمة في تحديث سوق العمل ومراقبتها. وتتيح المشاركة في عمل المنظمة إمكانية إعداد قوانين العمل بالاستناد إلى الخبرات العالمية، وتساعد في حل مشاكل العمالة وإيجاد فرص عمل جديدة وتنمية قطاعي الأعمال التجارية والأعمال الحرة الصغيرة.

٥٨ - وتشير تقييمات مكتب العمل التابع للمنظمة (أمانة المنظمة في جنيف) إلى أن تعاون برلمان الاتحاد الروسي مع المنظمة مثمر في جميع جوانبه، نظراً إلى أن السلطة التشريعية تستجيب بصورة عملية من خلال تنفيذ توصيات المنظمة، التي تحصل عليها عن طريق التعامل المباشر مع خبرائها، ودمجها في القوانين التشريعية. وتحظى مبادرات أعضاء برلمان الاتحاد الروسي الدولية بالقبول والاهتمام لدى المنظمة. مثال ذلك، التأيد الذي حصل عليه، في أيار/مايو ٢٠١١، مقترح إجراء مشاورات في مقر مكتب العمل بين ممثلي اللجان المتخصصة في برلمانات البلدان الأعضاء في مجموعة بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (بريكس)، في أيار/مايو ٢٠١٢.

٥٩ - ويهتم الاتحاد الروسي بالاستفادة من خبرة المنظمة في المجال التشريعي وإمكاناتها في مجال الاستقصاء والبحث، للمساعدة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية في البلد. وصدرت عن القيادة العليا للاتحاد الروسي تصريحات متكررة بشأن الالتزام بكفالة الضمانات الاجتماعية للسكان في أعقاب انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، على نحو يتسق بالكامل مع توصيات المنظمة. وتتسق مصالحنا مع استخدام إمكانات المنظمة وخبراتها في مجالات من قبيل رسم سياسة الدولة المتعلقة بالعمالة في ظروف الأزمات، ومكافحة الفقر، وهجرة العمل، وتحديث قوانين العمل، ونظام الرعاية الاجتماعية ورعاية المتقاعدين، وتنظيم دورات مستمرة لتدريب وإعادة تدريب الكوادر.

٦٠ - وكان للصدى على اتفاقيات المنظمة رقم ١٣٢ ورقم ١٣٥ ورقم ١٥٤ ورقم ١٨٧، في عام ٢٠١٠، والاتفاقية رقم ١٧٤، في عام ٢٠١١، تأثير إيجابي كبير على تعزيز

التعاون بين الاتحاد الروسي والمنظمة. واستقبلت هذه الإجراءات في المنظمة وفي أوساط نقابات العاملين باعتبارها دليلاً عملياً للالتزام بالاتحاد الروسي ببناء دولة ذات أسس اجتماعية.

٦١ - ويتواصل التجهيز للتصديق على المزيد من اتفاقيات المنظمة وفقاً للاتفاق العام المبرم بين اتحادات نقابات العاملين واتحادات أرباب العمل لعموم الاتحاد الروسي والحكومة الاتحادية، للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، كانت معروضة على مجلس الدوما الاتحادي من أجل التصديق عليها، اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٧٣ بشأن رعاية البحارة في البحر وفي الموانئ، ورقم ١٨٠ بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، ورقم ١٤٠ بشأن تكييف الهواء في أماكن إقامة البحارة وبعض الأماكن الأخرى على ظهر السفينة، ورقم ١٨٣ بشأن السلامة والصحة في المناجم.

٦٢ - وحظي التوجه الاستراتيجي للتوسع المستقبلي في التعاون مع المنظمة بتأييد رئيس حكومة الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، الذي أعرب عنه في كلمته التي ألقاها في الاحتفال بانعقاد الدورة المائة للاتحاد العالمي للعمل، في حزيران/يونيه ٢٠١١. وجرى أثناء تلك الزيارة التاريخية (وهي أول زيارة يقوم بها مسؤول رفيع المستوى بهذا القدر إلى المنظمة طوال تاريخها)، ليس فقط تعميم نتائج التعاون المثمر في جميع جوانبه بين البلد والمنظمة، بل وحددت أيضاً الخطوات المستقبلية لتطبيق بنود وثائقه البرنامجية في الحياة العملية.

٦٣ - وتقدم رئيس حكومة الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، بمبادرة بأن يعقد في موسكو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن مسائل توفير العمل اللائق. ويجري العمل بنشاط من أجل إعداد الجوانب التنظيمية والمفاهيمية لتنفيذ هذا الحدث الهام.

٦٤ - ومن المقرر أن تناقش في المؤتمر مشاكل الاستثمار في رأس المال البشري، ورفع مستوى الحماية الاجتماعية، وإعداد آليات فعالة للرقابة على سوق العمل، وهيئة الظروف لكفالة استدامة نمو المرتبات، واحترام الحقوق الأساسية في مجال العمل، وتعزيز الحوار الاجتماعي بشأن دفع عملية توفير العمل اللائق إلى الأمام.

٦٥ - وسيقوم المشاركون في المؤتمر بتبادل الأفكار والعمل على كفالة اتساق المواقف بشأن دعم عمالة الشباب وتنمية التعليم المتواصل وتحقيق التوازن بين التعليم المهني واحتياجات سوق العمل.

٦٦ - ومن شأن نتائج المناقشات أن تعطي زحماً لتنسيق هيئة الظروف اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وعادل للجميع.

رابعاً - نظرة إلى المستقبل

٦٧ - بنهاية عام ٢٠١١، كان اقتصاد الاتحاد الروسي قد تخطى عملياً تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية، واتضح أن إنتاجه الصناعي ينمو بثبات وكذلك مجمل إنتاجه الداخلي. في العام الماضي، شغل الاتحاد الروسي المرتبة الثالثة من بين الاقتصادات الرائدة في العالم من حيث نمو إجمالي الإنتاج المحلي (٤,٢ في المائة) والمرتبة الرابعة من حيث نمو الإنتاج الصناعي (٤,٧ في المائة).

٦٨ - إلا أن بنية اقتصاد الاتحاد الروسي ظلت حتى يومنا هذا موجهة نحو إنتاج المواد الخام أو المنتجات الأولية وبيعها، بشكل لا يكفل الاستقرار والسيادة والرفاه على النحو الواجب.

٦٩ - ويحتاج الاتحاد الروسي إلى نموذج اقتصادي جديد يتسم بالقدرة على المنافسة والطابع الصناعي والهياكل الأساسية الحديثة، مع قطاع خدمات متطور وقطاع زراعي فعال.

٧٠ - ويجب أن يركز الاقتصاد الجديد على المعارف والتكنولوجيات المتقدمة، وأن يملك قدرة إنتاجية عالية ومعدل استهلاك منخفض للطاقة. ويجب أن ييسر زيادة فرص العمل ذات الإنتاجية العالية والفعالية والأجر اللائق، وأن يحفز نمو قطاعي الأعمال التجارية والأعمال الحرة الصغيرة.

٧١ - وستؤدي إعادة هيكلة قطاعات الاقتصاد وتنويعها والانتقال إلى مسار تنموي ابتكاري إلى تغيير هياكل عمالة السكان القائمة، وسيصحب ذلك انخفاض في عدد أماكن العمل غير المنتجة مع إعادة توزيع العاملين على القطاعات المختلفة ونشوء ضروب عمالة جديدة.

٧٢ - وستركز سياسة الحكومة في مجال تنمية سوق العمل، رهنا باتجاهات نمو الاقتصاد، على تهيئة ظروف قانونية واقتصادية ومؤسسية جديدة، تيسر نمو سوق عمل يتسم بالمرونة والفعالية الوظيفية، وتتيح إمكانية التغلب على عدم الاتساق الهيكلي للعرض والطلب في ذلك السوق، وخفض حصة العمالة غير المشروعة وتعزيز حوافز العمل وحراك القوى العاملة.

٧٣ - وستكتسب أهمية خاصة الجهود التي تبذل في مجال عمالة السكان، والتي ترمي إلى تقليل عدم توازن العرض والطلب على قوى العمل. وسينفذ في الاتحاد الروسي في هذا العام تحليل استطلاعي لتوازن موارد العمل حسب أنواع الأنشطة الاقتصادية، من شأنه أن ييسر تقييم العلاقة التبادلية بين موارد العمل المتاحة وبين احتياجات الاقتصاد من القوى العاملة.

٧٤ - وسيجري بصورة موازية إيجاد حلول لمسألة تحسين نوعية قوى العمل وزيادة قدرتها على المنافسة، وزيادة حراكها المهني على أساس إصلاح التعليم المهني المستمر، والتدريب وإعادة التأهيل المهني للكوادر، مع مراعاة أولويات الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية. ومن المقرر اتخاذ تدابير لتنمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات في سوق العمل وتهيئة الظروف لإدماج قوى العمل الأجنبية في سوق العمل بالاتحاد الروسي، مع مراعاة احتياجات الاقتصاد من القوى العاملة واتباع مبدأ منح الأولوية لاستخدام موارد العمل الوطنية.

٧٥ - وسيواصل الاتحاد الروسي الاسترشاد بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان الأمم المتحدة للألفية، في وضع استراتيجية وطنية للنمو الاقتصادي المستدام والعادل وزيادة فرص عمالة السكان وتعزيز رفاههم.

٧٦ - ويخطط في الوقت الحاضر، مع خروج الاتحاد الروسي التدريجي من الأزمة، لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية من أجل أن يكون العمل وسيلة موثوقة للانعتاق من ربقة الفقر المدقع، واحترام الحقوق الأساسية للعاملين، وفي المقام الأول، احترام الحق في الحماية ضد البطالة والحصول على العمل اللائق في وظائف ذات أجور مجزية وظروف عمل غير خطيرة.

٧٧ - وخلافا للاقتصادات المتقدمة الأخرى، تتكون الأغلبية الساحقة من الأسر الفقيرة في الاتحاد الروسي من عائلات المواطنين العاملين الذين يحصلون على أجور منخفضة، مع ارتفاع معامل تفاوت الأجور بصورة حادة.

٧٨ - ويفترض حدوث زيادة تدريجية في المرتبات من أجل تصحيح هذا الوضع، وتنفيذ رقابة صارمة في ذات الوقت، لكفالة التزام جميع أرباب العمل بهذا التدبير. ومن المقرر أيضا أن توضع، على أساس الاتفاق بين اتحادات أرباب العمل واتحادات نقابات العاملين، معايير ذكية للتناسب بين مرتبات مختلف فئات العاملين ذوي المؤهلات المهنية، مع كفالة نمو مرتبات فئة العاملين ذوي الأجور المنخفضة بوتيرة مرتفعة في ذات الوقت.

٧٩ - وستركز نظم المرتبات إلى المعايير المهنية الحديثة المرتبطة باحتياجات سوق العمل والاقتصاد بأكمله. وستشكل تلك المعايير الأساس لوضع برامج تعليم وبرامج تدريب مهني ذات نوعية جيدة.

٨٠ - ويجري العمل بنشاط في الاتحاد الروسي الآن على إصلاح نظام إدارة حماية العمل، الذي تمثل المهمة الأساسية فيه في إقامة آلية اقتصادية لتحفيز أرباب العمل على تحسين ظروف السلامة المهنية.

٨١ - وفي عام ٢٠١١، بدأ تشكيل نظام جديد لإدارة حماية العمل، يستند إلى تقييم المخاطر المهنية وإدارتها، واعتمد نظام جديد لإصدار تراخيص أماكن العمل، وتشكلت شبكة من وكالات الترخيص المستقلة.

٨٢ - وبدأ العمل على تأسيس نظام لمعايير السلامة المهنية وتشكيل نظام وطني للمعلومات المتعلقة بحالة ظروف العمل والمخاطر المهنية.

٨٣ - وشهد الاتحاد الروسي، لأول مرة، وضع برنامج بعنوان "الصحة في قطاع الإنتاج"، الذي سيؤدي تنفيذه إلى قيام نظام جديد في جوهره لتوفير الخدمات الطبية - الوقائية للعاملين مباشرة في أماكن العمل.

٨٤ - وسيجري إعداد قائمة بالأمراض المهنية واعتمادها، مع أخذ عمليات التكنولوجيات الحديثة والعوامل المهنية والإنتاجية في الحسبان، ووضع معايير لتحديد الفئات التي ترتفع فيها معدلات المخاطر المهنية ومخاطر ظروف الإنتاج، وإقامة نظام لإجراء فحوصات طبية دورية وتوفير رعاية طبية إضافية، بهدف الحيلولة دون زيادة الأمراض المهنية. ويتعين إنجاز مهمة تحديث نظام توفير الإسعافات الطبية للعاملين في المؤسسات على أساس تطوير خدمات الأطباء المعالجين في القطاعات المختلفة وفي أقسام الرعاية الطبية بالورش، وتطوير شبكة المراكز الصحية في المؤسسات، وإعداد منهجية لإعادة التأهيل من الناحيتين الطبية والمهنية، وتوفير العلاج الطبي لأفراد الفئات التي ترتفع فيها معدلات المخاطر المهنية ومخاطر ظروف الإنتاج.

٨٥ - ويواصل الاتحاد الروسي التعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية من أجل دفع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وبرنامج توفير العمل اللائق إلى الأمام، باعتبارهما من الموارد الهامة في مجال إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالعمالة، وإيجاد فرص العمل وتحسين نوعيتها، بغرض تيسير انتعاش الاقتصاد ونموه المستقبلي وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية والمساعدة في وضع سياسة شاملة ونشطة لسوق العمل.

٨٦ - وسنكرس جميع الجهود لكفالة نجاح مؤتمر منظمة العمل الدولية الذي سيعقد في موسكو بشأن المسائل المتعلقة بتوفير العمل اللائق. ونحن على قناعة بأن هذا اللقاء سيشكل مساهمة ملموسة في مجال تحديث علاقات العمل والوصول بتعاون جميع الشركاء الرئيسيين في سوق العمل إلى المستوى الأمثل: بما في ذلك الحكومات وأرباب العمل واتحادات المهنيين. ونوجه الدعوة إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات العلمية المتخصصة ورابطات العمل واتحادات أرباب العمل واتحادات نقابات العاملين إلى المشاركة بأكثر قدر ممكن من الفعالية في المؤتمر.